المسئولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى

إعداد دكتور
وليد سعد الدين محمد سعيد

٢٠٢٢م

ملخص البحث

ادى انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات الى تأثير واضح في حياة البشرية من خلال الاعتماد على تلك التطبيقات. مما نتج عنه ظهور العديد من جرائم الذكاء الاصطناعي، لذا كان لزاماً من القاء الضوء على المسئولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهل يمكن مساواة الاله التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بالإنسان في الحقوق والواجبات ؟؟ ولتحقيق اهداف البحث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق الى التعرف بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومجالاته ومميزاته وتسليط الضوء على ما تناوله القانون الجنائي للمسؤولية الجنائية لتلك التطبيقات من حيث القواعد القانونية المقترحة والعقوبات المناسبة، وخلص البحث الى ان معظم دول العالم تتسارع لإدخال كافه انظمه الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، وان التطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي اتاح الفرصة الى التفكير واتخاذ القرارات وتنفيذها ذاتيا مما ادي الي صعوبة أسناد المسؤولية الجنائية الناتجة عن الجرائم الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ضرورة سن تشريعات تنظم العمل بتطبيقات الذكاء الاصطناعي نظرا لعدم وجود تشريعات كافية قادرة على وضع اطار قانوني للمسؤولية الجنائية الناشئة عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعي .

Research Summary

The spread of artificial intelligence applications in all fields has had a clear impact on human life by relying on these applications. Which resulted in the emergence of many crimes of artificial intelligence, so it was necessary to shed light on the criminal responsibility arising from the applications of artificial intelligence. To achieve the objectives of the research, the researcher followed the descriptive analytical approach by addressing the identification of the applications of artificial intelligence, its fields and its advantages, and shedding light on what the criminal law dealt with criminal responsibility for those applications in terms of the proposed legal rules and appropriate penalties, and the research concluded that most countries of the world are accelerating to introduce all artificial intelligence systems In many areas, and the tremendous development in artificial intelligence techniques provided the opportunity to think, take decisions and implement them independently, which led to the difficulty of assigning criminal responsibility resulting from crimes arising from the applications of artificial intelligence, the need to enact legislation regulating work with artificial intelligence applications due to the lack of sufficient legislation capable of To establish a legal framework for criminal liability arising from the crimes of artificial intelligence applications.

المقدمة

تعتبر تطبيقات الذكاء الاصطناعى من أهم المجالات التى تؤثر فى حياة البشر بصفة يومية، وذلك بسبب التطورات التكنولوجية المتلاحقة التى أثرت فى حياة البشرية من خلال الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعى، فأدى ذلك إلى ظهور العديد من جرائم الذكاء الاصطناعى، حيث أعطيت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التى تعمل بالذكاء الاصطناعى قدرات تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة فى أى مواقف تواجهها مثل الإنسان البشرى.

فكان لزاماً البحث فى المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى ووضع إطار قانونى حاكم لهذه التطبيقات الجديدة، ولا شك فى أن وجود هذا الإطار القانونى يتطلب وجود تصور واقعى لاستخدامات الذكاء الاصطناعى.

وتعد تقنيات الذكاء الاصطناعى من أهم الموضوعات بالنسبة لفقهاء القانون الجنائى، بالنظر إلى اعتباره علم يرتكز على تصميم آلات تشارك الإنسان فى سلوكيات توصف بأنها ذكية، ومن ثم تبرز الحاجة إلى إرساء قواعد قانونية تتناسب مع طبيعة هذه التقنية التى من المتوقع لها أن تسود العالم أجمع.

فمن مظاهر تطبيقات الذكاء الاصطناعى السيارات ذاتية القيادة، أنظمة الملاحة الآلية فى السفن والطائرات، وكذلك الآلات الطبية التى تطور استخدامها بشكل كبير – فقد استبدل الأطباء بالعديد من أدوات الذكاء الاصطناعى فتستطيع تجميع الكثير من المعلومات عن المرضى، فهناك سجلات إلكترونية تحتوى على كل شىء عن المريض وعلاجه وفترة العلاج وتستخدم تلك المعلومات لمصلحة المريض، حيث من خلال تلك المعلومات يستطيع الذكاء الاصطناعى دعم اتخاذ القرارات الإكلينيكية المتعلقة بالمريض، فهنا تظهر مشكلة تتعلق بانتهاك الخصوصية للمريض، فكيف يمكن معالجتها ووضع ضوابط لها.

والذى جعلنا نتطرق لهذا البحث هو التطور فى مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعى والذى فاق تقريباً القدرات البشرية ويجعلنا نقف عند تساؤل هل يمكن مساواة الآلة التى تعمل بالذكاء الاصطناعى بالإنسان فى الحقوق والواجبات؟؟.. فقد ظهر فى أواخر عام ٢٠١٧م الروبوت الآلى (صوفيا) والتى كانت حديث العالم أجمع،

فقد قامت المملكة العربية السعودية بإعطائها الجنسية السعودية ومنحها جواز سفر[١]. لذا كان من اللازم فتح هذا الملف لإيضاح الخطوط العريضة تمهيداً لما ستتبع فى تعمق استخدام الذكاء الاصطناعى فى جميع نواحى الحياة.

أولاً- أهمية البحث:

نظراً لانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مناحى الحياة وما ينتج عن هذا الانتشار من تزايد الجرائم المتعلقة بتلك التطبيقات فكان ضرورياً بحث المسئولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة عن طريقه، ومن ستنحصر لديه انعقاد المسئولية الجنائية لتحديد الجانى فى تلك الجرائم حتى يمكن تطبيق العقوبة.

كما ترجع أهمية البحث أيضاً فى الإجابة عن تساؤل؟؟ هل من الضرورى إعطاء الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعى من أجل الوصول إلى مسئوليتهم الجنائية عن الجرائم المرتكبة طرفهم.. فمع هذا التطور الرهيب فى تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعى فقد يرتكب الذكاء الاصطناعى بعض الجرائم بإرادة منفردة عن إرادة مالك الآلة أو المُصنع.. ففى هذه الحالة هل يمكن انعقاد المسئولية الجنائية فى حق تطبيق الذكاء الاصطناعى أم لا؟ فالعقاب الذى يفرض على البشر لا يثير أى مشاكل أما العقاب الذى يوقع على الآلة فكيف يتصور مثول الآلة للمحاكمة وتوقيع العقاب عليها فى حالة الإدانة حتى ولو كانت تتمتع بقدر كبير من الذكاء الاصطناعى، فهى مازالت آلة.. وهذا ما دفعنا إلى التطرق إلى هذا البحث لإلقاء الضوء على تلك المشاكل والوقوف على أبعادها.

ثانياً- أهداف البحث:

يستهدف البحث التطرق إلى قواعد المسئولية الجنائية والعقاب على تطبيقات الذكاء الاصطناعى للوقوف على من هو المسئول الحقيقى عن الجرائم التى قد تنشأ عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى حياتنا.

فمن خلال البحث نتناول التعرف بتطبيقات الذكاء الاصطناعى ومجالاته ومميزاته وتسليط الضوء على تناول القانون الجنائى للمسئولية الجنائية لتلك التطبيقات من حيث القواعد القانونية المقترحة والعقوبات المناسبة.

---

[١] د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية فى جرائم الذكاء الاصطناعى، ٢٠١٩م، ص٦.

ونظراً لتسارع كافة دول العالم فى استغلال الذكاء الاصطناعى بكافة مناحى الحياة، لذا يجب الموازنة بين التشجيع على تطويره من جانب وبين وضع القواعد القانونية التى تحمى المجتمع من الاستغلال السيئ لتلك التطبيقات.

ثالثاً- إشكاليات البحث:

من أهم الصعوبات التى واجهت البحث تناوله لموضوعات حديثة وليس لها تنظيم قانونى ففى البداية يجب تعريف ماهية الذكاء الاصطناعى، ثم يثور التساؤل حول من المسئول جنائياً عن الجرائم الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى، وهل للصانع والمبرمج والمشغل والمستخدم دور فى هذه المسئولية الجنائية أم أن الذكاء الاصطناعى يتحمل نتائج أعماله الجنائية؟

بالإضافة إلى ذلك يثور التساؤل حول القانون الواجب التطبيق على أعمال الذكاء الاصطناعى الجنائية، هل يمكن الرجوع إلى القواعد العامة للقانون الجنائى لتطبيقها على أعمال الذكاء الاصطناعى؟ أم أنها غير ملائمة لمواجهة هذا التطور فى إجرام الذكاء الاصطناعى، بالتالى يجب تشريع قواعد قانونية خاصة لمواجهة الجرائم الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى لكى تتناسب مع طبيعته المختلفة، وتتلائم مع تطورات العصر الحديث.

وأخيراً إذا أقرينا بالمسئولية الجنائية للذكاء الاصطناعى، فما هو الجزاء الجنائى الذى يمكن أن يتم تطبيقه على هذه الأنظمة التى تتمتع بالذكاء الاصطناعى.

رابعاً- منهج البحث:

سوف نعتمد فى هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى من خلال وصف الأفكار وطرح الاحتمالات التى يرجع سببها إلى أنظمة الذكاء الاصطناعى ثم تحليل الموقف التشريعى من خلال تقديم الاستنتاجات والتكيف القانونى الأقرب للتطبيق.

خامساً- خطة البحث:

مبحث تمهيدى: ماهية الذكاء الاصطناعى

الفصل الأول: المسئولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى

المبحث الأول: أساس ومحل المسئولية الجنائية

المبحث الثانى: عناصر المسئولية الجنائية

الفصل الثانى: المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعى

المبحث الأول: المسئولية الجنائية للقائمين على تطبيقات الذكاء الاصطناعى

المبحث الثانى: مسئولية الغير عن جرائم الذكاء الاصطناعى

المبحث الثالث: عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعى

الخاتمة

النتائج والتوصيات

مبحث تمهيدى

ماهية الذكاء الاصطناعى

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعى

يهدف علم الذكاء الاصطناعى إلى إكساب الآلات صفة (الذكاء) ليمكنها من محاكاة قدرات التفكير المنطقى الفريدة عند الإنسان. وقد تعددت التعريفات المقترحة للذكاء الاصطناعى وإن كان من أشهرها عراب الفكر الاصطناعى الجديد (جون مكارثى) بوصفه علم وهندسة صنع الآلات الذكية[١].

فواقع الأمر أن الذكاء الاصطناعى هو علم مركب أو جملة من علوم يتم مزجها فى بعضها البعض، منها علوم طبيعية، وعلوم طبية، وعلم النفس والمنطق إلى جانب علوم الهندسة الإلكترونية وعلوم وظائف الأعضاء والرياضيات العليا، وفن الخبرة والمعرفة المسبقة، كل هذا المزيج الغريب أدرج مع الحاسبات الإلكترونية فائقة السرعة.

ونظراً لتعدد المفاهيم والتعريفات للذكاء الاصطناعى فى وقتنا الحالى أدى إلى اختلاف الباحثون على وضع تعريف دقيق للذكاء الاصطناعى فمنهم من نادى بأن تكون سلوكيات أنظمة الذكاء الاصطناعى تتماشى مع الذكاء البشرى وتحاكيه، وفريق آخر يرفض هذا الشيء بل ويقول بأنه ليس من الضرورى أن تعتمد الأنظمة على نفس الطرق، والآليات التى يستخدمها البشر لسلوك معين. ورغم اختلاف التعابير فى شرح ووصف الذكاء الاصطناعى، إلا أنهم يجتمعون فى نقطة واحدة، وهى بناء نظام ذكى يتفوق على العوائق، التى تواجه الذكاء البشرى أو تباطؤه[٢].

---

[١] د. محمد عرفات الخطيب: المركز القانونى للإنسالة، مجلة كلية القانون الكويتية العمالية، السنة السادسة، العدد ٤، العدد التسلسلى ٢٤، ربيع الأول ربيع الثانى ١٤٤٠، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٩٨.

[٢] د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية فى جرائم الذكاء الاصطناعى، ٢٠١٩، ص ٥.

ونستنتج مما سبق أن الذكاء الاصطناعى هو علم هدفه الأول جعل الحاسب الآلى وغيره من الآلات والروبوتات تكتسب صفة معينة وهى صفة الذكاء[١]. بحيث تكون قادرة على القيام بأشياء هى بالأصل من أعمال الإنسان كالتفكير والإبداع والتخاطب والتعليم الذاتى وغيرها من التصرفات التى تعتمد على فكرة الوعى أى أن تصبح هذه الآلة الروبوت قادرة على الوعى الاصطناعى بأسلوب شبيه بالأسلوب البشرى[٢].

وأصبح الذكاء الاصطناعى من أكثر القطاعات نمواً فى مجال القطاع التكنولوجى، حيث تمثل التطبيقات المعتمدة على تلك التقنيات القدرة على التعليم وتطوير القدرات دون تدخل البشر، حيث تستطيع التطبيقات فعل الأشياء بطريقة أبدع من البشر، كما أن الذكاء الاصطناعى، له العديد من المحاولات فيما يتعلق بمجال الإبداع والابتكار، حيث استطاعت خوارزميات الذكاء التفوق على ما يفعله البشر فى أداء جميع الأعمال، إن ما نعيشه الآن هو العصر الذهبى للذكاء الاصطناعى حيث حلت العديد من المشاكل بفضل الذكاء الاصطناعى وتقنيات تعليم الآلة، هذه المشاكل كانت تعد خيالاً علمياً فى السنوات الماضية، من خلال اجتماع العلوم المختلفة فى مجال العلوم الإدراكية، مع النماذج الحاسوبية المستخدمة فى مجال الذكاء الاصطناعى، والتقنيات التجريبية من العلوم النفسية يمكن لها أن تبنى نظريات محددة للطريقة التى يعمل بها الدماغ البشرى.

لقد أخذ التطور التكنولوجى لتقنيات الذكاء الاصطناعى أعلى منحنيات الصعود التكنولوجى، وأصبح من أسرع وأقوى أنواع التطور فى التكنولوجيا الحديثة، وأصبحت التقنيات الحديثة المعتمدة على الذكاء الاصطناعى تتسم بالكفاءة والمرونة، مما كان له

---

[١] د. عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعى، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ٧.

[٢] د. ياسر محمد اللمعى: المسئولية الجنائية فى أعمال الذكاء الاصطناعى ما بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨، ص ٥.

تأثير فى تطور البنية التحتية الرقمية للمؤسسات، بل بات على وشك أن يصبح أكثر ذكاء من ذى قبل[١].

فبوجود الذكاء الاصطناعى باتت هناك فرصة لتطور المواد القانونية والتى لابد وأن تواكب أى تطور علمى أو مجتمعى يحدث لتضمن غطاء آمن للتعاملات التقنية الحديثة مما ينصب لمصلحة المخاطبين بالقانون لتواكب ذلك التطور السريع والهائل فى المجالات المختلفة.

ويتحتم علينا التفريق بين الذكاء البشرى والذكاء الاصطناعى، لأنه سوف يساعدنا أثناء تناول البحث للمسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، وهذا لأن من أوجد الذكاء الاصطناعى هو الذكاء البشرى وهو المتسبب فى وجوده فالعقل البشرى هو الذى أبدع وأوجد تقنيات الذكاء الاصطناعى، ولكن ما يميز الذكاء الاصطناعى أنه لا يؤثر عليه مؤثرات خارجية مثل التى تحدث للبشر، فالأوامر البرمجية لديه واضحة فيستطيع أن يفكر وينفذ كقاعدة عامة أسرع من البشر، ولكن ليست كل الخيارات متاحة له مثل البشر بسبب برمجته المحدودة والتى غالباً لم تصل إلى حد مساو للإنسان الطبيعى[٢].

فالخالق عز وجل أنعم على الإنسان بقدرات خاصة لا تستطيع الآلة الوصول إليها مهما قام الإنسان من إكمال الشىء الناقص وذلك بسبب القدرة الإلهية التى أعطاها الله عز وجل لعظيم خلقه (الإنسان) فالآلة مهما كان الحد الذى وصل إليه الذكاء الاصطناعى لها فمازالت تفقد الجانب الإنسانى والإحساس رغم تمكن بعض العلماء من صناعة أدمغة إلكترونية مشابهة للعقل البشرى ولكن لم ينجحوا فى زرع الإنسانية بها[٣].

---

(١) أنظر شبكة المعلومات:
https://www.reaktor.com/work/artificial-intelligence,٢٦/٨/٢٠٢١.

(٢) Nils. J. Nasson, Principles of Artifical intelligence, Morgan Koufman Publishers, Inc., ٢٠١٤, p٥.

(٣) Dragoni, M. & Rospocher, Article about: Applied cognitive computing: Challenges, approaches.

المطلب الثانى

تطبيقات الذكاء الاصطناعى

بات تطور الذكاء الاصطناعى خلال السنوات الأخيرة بصورة سريعة حيث قفز قفزات كبيرة، وتستمر تطبيقات الذكاء الاصطناعى بأشكاله المختلفة ومراحله المتعددة فى التطور والدخول فى تطبيقات حياتنا اليومية شيئاً فشيئاً، ويمكننا رؤية ذلك فى طريقة تعامل هواتفنا مع الأمور، أو فى برمجيات الذكاء الاصطناعى، وأيضاً الحواسيب الخاصة بالسيارات الحديثة التى تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعى لمعرفة الجو، أو اكتشاف الطرق أو كمية الوقود المتبقية، وما هى المسافة التى يمكن للسيارة سيرها بالاستناد على طريق القيادة الحالية للسيارة، أو حتى فى ألعاب الفيديو[١].

وكذا الإنسان الآلى (الروبوت) وهو جهاز ميكانيكى مبرمج للعمل مستقلاً عن السيطرة البشرية، ومصمم لأداء الأعمال وإنجاز المهارات الحركية واللفظية التى يقوم بها الإنسان، فضلاً عن استخداماته الأخرى المتعددة بالمفاعلات النووية وتمديد الأسلاك وإصلاح التمديدات السلكية التحت أرضية واكتشاف الألغام وصناعة السيارات[٢].

وتبرز الإشارة إلى اتجاه العديد من الدول إلى اتخاذ خطوات بشأن تعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعى، نذكر من بينها على سبيل المثال جمهورية مصر العربية التى أنشأت مجلس وطنى للذكاء الاصطناعى[٣]، فضلاً عن إنشاء عدد من كليات الذكاء الاصطناعى، بل إن هناك بعضاً من الدول كدولة الإمارات العربية

---

(١) د. عمرو سيد جمال: أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعى على رفع كفاءة الأداء الأمنى بالتطبيق على تأمين الطرق، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٣٨.

(٢) أحمد ماجد: الذكاء الاصطناعى بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مبادرات الربع الأول ٢٠١٨، ص٧.

(٣) تم إنشاء المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٨٩) لسنة ٢٠١٩، يتبع رئاسة مجلس الوزراء، برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويضمن فى عضويته عدد من الوزارات، ويختص بوضع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى والإشراف على تنفيذها ومتابعتها.

المتحدة عملت على إنشاء وزارة للذكاء الاصطناعى، تعمل على تحقيق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعى وإدراجه فى جميع المجالات بالدولة[١].

ويستخدم الذكاء الاصطناعى فى العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية الطبية والتعليمية والخدمية الأخرى، ومن بين أهم تطبيقاته ما يلى:

- الجراح الآلى أو الطبيب الآلى أو العيادات الإلكترونية.
- الأجهزة الذكية القادرة على القيام بالعمليات الذهنية كفحص التعابير الصناعية، ومراقبة العمليات واتخاذ القرار.
- المحاكاة المعرفية باستخدام أجهزة الكمبيوتر لاختبار النظريات حول كيفية عمل العقل البشرى والوظائف التى يقوم بها كالتعرف على الوجوه المألوفة والأصوات أو التعرف على خط اليد ومعالجة الصور واستخلاص البيانات والمعلومات المقيدة منها وتفعيل الذاكرة.
- برامج الذكاء الاصطناعى فى تحليل البيانات الاقتصادية كالبورصة وتطوير أنظمة تداول الأسهم.
- التطبيقات الخاصة بتعليم اللغات الطبيعية المختلفة وقواعد فهم اللغات المكتوبة والمنظومة آلياً والرد على الأسئلة بإجابات مبرمجة مسبقاً، وأنظمة الآلية للغات بشكل فورى.
- الأنظمة الخبيرة التى تستطيع أداء مهام بطريقة تشبه طريقة الخبراء وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم بدقة اعتماداً على جملة من العمليات المنطقية للتواصل إلى قرار صحيح أو جملة من الخيارات المنطقية ويعد هذا أكثر وأهم اهتمامات الذكاء الاصطناعى فى الحاضر والمستقبل[٢].

---

[١] د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية فى جرائم الذكاء الاصطناعى، مجلة الشريعة والقانون، عدد ٨٢، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠٢٠، ص٦٢.

[٢] أحمد ماجد: الذكاء الاصطناعى بدولة الإمارات العربية، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧.

المطلب الثالث

خصائص الذكاء الاصطناعى

يتمتع الذكاء الاصطناعى بالعديد من المميزات التى أدت إلى الاعتماد عليه فى العديد من المجالات ومن أهم تلك المميزات:

الاعتماد على الذكاء الاصطناعى فى حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة وكذلك قدرته على التفكير والقدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها والقدرة على التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة والقدرة على توظيفها فى مواقف جديدة – القدرة على الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة – القدرة على التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة[١].

فمن ضمن صفات برامج الذكاء الاصطناعى قدرتها على إيجاد الحلول حتى لو كانت المعلومات غير متوافرة بأكملها فى الوقت الذى يتطلب فيه الحل وأن تبعات عدم تكامل المعلومات يؤدى إلى استنتاجات أقل واقعية أو أقل جدارة، ولكن من جانب آخر قد تكون الاستنتاجات صحيحة. فلدى الذكاء الاصطناعى القدرة على استنباط الحلول الممكنة لمشكلة معينة ومن واقع المعطيات المعروفة والخبرات السابقة ولا سيما المشكلات اللايمكن معها استخدام الوسائل التقليدية المعروفة للحل، وهذه القابلية تتحقق على الحاسوب يخزن جميع الحلول الممكنة إضافة إلى استخدام قوانين واستراتيجيات الاستدلال Inference Rules and strategies وقوانين المنطق[٢].

ومن مميزات الذكاء الاصطناعى فى الشق القانونى، حيث أنه يساهم فى تصنيف المجرمين بسهولة بعيداً عن الأهواء الشخصية، وإنجاز المهام القضائية

---

[١] فايز جمعة النجار: نظم المعلومات الإدارية منظور إدارى، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٧٠.

[٢] د. عمرو إبراهيم محمد الشربينى: تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعى على العمل الشرطى لمواجهة الحروب النفسية، ٢٠٢١، ص ١٢.

ومساعدة العدالة فى طرق الإثبات الجنائى وفحصها وتحديد الحقيقى منها والمزور بسهولة ويسر، مما يكون له عظيم الأثر فى سرعة تحقيق العدالة[١].

ويمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعى بمساعدة النظام القضائى الجنائى من خلال تحديد المرتكب الحقيقى للواقعة، حيث تستطيع عن طريق برمجتها المعقدة ومن خلال استخدام خوارزميات معينة كشف الغموض فى أى واقعة عن طريق إدخال المعطيات التى تحصل عليها، فمن خلال تصويرها لمسرح الجماعة ودراسة الحالة الصحية للمتهم بارتكابها، تستطيع إثبات مدى قدرته على ارتكاب السلوك المكون للجريمة أم لا، وذلك بصورة أكثر دقة من البشر، كما يمكن للذكاء الاصطناعى من خلال تقنية التعرف على الوجه أن تثبت فى لحظات وجود المتهم فى مكان آخر غير موقع ارتكاب الجريمة، وبالتالى تبرءته من التهمة الموجهة إليه[٢].

كما يكن لتقنيات الذكاء الاصطناعى القيام بمهام تقييم المساجين فى المؤسسات العقابية ودراسة حالاتهم وذلك من خلال التقارير التى يتم إدخالها للأنظمة، وتقوم بتحليلها عن الصحافة الورقية، حيث تستطيع المؤسسات الصحفية عن طريق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى معرفة ميول واتجاهات الأفراد وذلك من خلال قياس الإقبال الذى يحدث بالنسبة لنوع معين من الأخبار، وبالتالى يستطيعون حقن أخبار معينة لتقوية هذا الاتجاه لدى الأفراد أو العكس[٣].

ونجد أن العديد من الدول اتجهت فى تطوير التكنولوجيا بالتركيز على الذكاء الاصطناعى وذلك ليمكنها من تسريع وتيرة التنمية بشكل ملحوظ فتستعين العديد من

---

(١) Dorola Jelonek Agata Mesjasz-lechcezary Stepniak Tomasz Turekleszek Ziora, The Artifical Intelligence Application in the Management of Contemporary Organization: Theoretical Assumptions, Current practices and Research Review Spiring, Cham ٢٠١٩, p.٢٤.

(٢) Akerkar, Artifical Intelligence for Business Springer Briefs in Business, Springer, Cham, ٢٠١٩, p.١١.

(٣) د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، ٢٠١٩، ص ١٨.

الدول بالذكاء الاصطناعى فى العديد من المجالات لخدمة أهداف التنمية وعلى رأسها تقليل نسب الفقر والجوع.

المطلب الرابع

آثار انتشار الذكاء الاصطناعى بغير ضوابط

فى ضوء الاعتماد على الذكاء الاصطناعى فى شتى مجالات الحياة أظهر الحاجة إلى الاحتياج إلى وضع الأطر القانونية والتدابير الوقائية التى تحكم أنظمة الذكاء الاصطناعى تفادياً للآثار السلبية التى من الممكن أن تحدثها على المجتمعات[١].

فعلى الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعى التى تتمثل فى مساعدته على الكشف عن الجرائم المستقبلية، والتنبؤ بنسب الإجرام ونوع الجرائم والأماكن التى ستشكل بؤراً إجرامية مستقبلاً وذلك عن طريق خوارزميات برمجية يتم إعطاؤها بيانات محددة، وتقوم بتحليل تلك البيانات والخروج بنتائج غاية فى الأهمية[٢].

تساعد فى الاستعداد والوقاية من الجرائم المتوقع حدوثها، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمشكلات التى تؤثر على المجتمع فمن أهم السلبيات التى ستنتج عن تنامى الذكاء الاصطناعى بدون تقنية ووضع ضوابط وحدود قانونية له، بجميع الخدمات التكنولوجية حالياً والتى يتسع انتشارها بكثرة تفرض على المستخدمين الموافقة على السماح لبرمجيات الذكاء الاصطناعى بسحب بيانات معينة سواء من هاتف المستخدم أو من الوسيلة التى يستخدمها فى الوصول لتلك التكنولوجيا[٣].

فمن السهل من خلال تطوير برامج الذكاء الاصطناعى والتقدم التكنولوجى فى كافة المجالات اعتماداً على أنظمة الذكاء الاصطناعى أن تتمكن تلك الأنظمة فى تبنى المعايير والقواعد الخاصة بطريقة استقلالية، وبالتالى ترتكب السلوك الإجرامى

---

(١) د. ياسر محمد اللمعى: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعى ما بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق، جامعة طنطا، بدون تاريخ، ص١٥.

(٢) Akerkar R., Machine Learning. In: Artificial Intelligence for Business, Springer Briefs in Bussiness, Springer,Cham, ٢٠١٩, p.٣٢.

(٣) د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، مرجع سابقن ص ٢١.

مثل جرائم التشهير عبر الإنترنت أو الدخول إلى أسواق المال والبورصة وانتهاك قوانينها، واختراق خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية وإساءة استخدامها[١].

ومما لا شك فيه أن وضع إطار قانونى لتنظيم العلاقة بين الإنسان والآلات القائمة على الذكاء الاصطناعى من الموضوعات الهامة والحيوية والتى سوف تكون محل اهتمام الباحثين خلال السنوات المقبلة، وخاصة فى ظل تزايد الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعى خلال حياتنا اليومية فى كافة المجالات.

[١] د. ياسر محمد اللمعى: المسئولية الجنائية فى أعمال الذكاء الاصطناعى ما بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص ٢٢.

المطلب الخامس

العلاقة بين الذكاء الاصطناعى والقانون الجنائى

مما لا شك فيه أنه نتيجة تنامى الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى شتى المجالات الحياتية واستعانة أغلب الدول المتقدمة حالياً به فى مجالات التنمية بتطبيقات الذكاء الاصطناعى الأمر الذى لزم علينا أن نسلط الضوء على الحماية القانونية لادخال الذكاء الاصطناعى فى المجالات المجتمعية، حيث أن قضايا الإضرار المتوقعة أو المباشرة ستثير جدلاً حول مسئولية صانعى أو موردى تطبيقات الذكاء الاصطناعى والمستخدمين النهائيين والأطراف الأخرى المستفيدة من هذه التطبيقات، ومدى انطباق قواعد القانون الجنائى عليها، ومدى تصور خضوع هذه التطبيقات للقواعد الخاصة بالمسئولية الجنائية وهل يمكن القول بأن المسئولية الجنائية تقع على الآلة التى يتم تشغيلها خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى ضوء التطورات العلمية الحديثة، ففى ضوء تطوير منظومة الذكاء الاصطناعى أعطت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التى تعمل بالذكاء الاصطناعى قدرات تصل بها إلى بناء خبرات ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة فى أية مواقف تواجهها مثل الإنسان[١].

ويثار الحديث بين أوساط القانونيين حول التوسع فى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى العديد من مناحى الحياة، وهو مايؤدى إلى التساؤل حول المسئولية الجنائية عن أنشطة هذه التطبيقات وعمن يتحمل المسئولية الجنائية، إذا ترتب على هذه الأنشطة فعل يشكل جريمة[٢].

---

[١] د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، مجلة الشريعة والقانون، عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠.

[٢] د. رامى متولى القاضى: نحو إقرار قواعد المسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، المؤتمر الدولى العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة، ٥-٢٠٢١/٤/٧، ص٦.

للإجابة على هذا التساؤل لابد من توضيح أن المسئولية الجنائية تقوم بالأساس على مبدأ حرية الإرادة والإدراك لذا سوف نتطرق فى الفصل القادم إلى المسئولية الجنائية، حيث نستعرض فى المبحث الأول: أساس ومحل المسئولية الجنائية، وفى المبحث الثانى: عناصر المسئولية الجنائية.

الفصل الأول

المسئولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعى

تمثل الجريمة خطراً اجتماعياً نظراً لمساسها بحقوق ومصالح محمية بالقواعد القانونية، حيث تعتبر الجريمة تهديداً للكيان البشرى فى أمنه واستقراره. لذا نجد أن علماء القانون وعلماء النفس اهتموا اهتماماً واسعاً بالجريمة وعلم الإجرام، ونجد ظهور العديد من النظريات التى تفسر وتبين عوامل السلوك الإجرامى[١].

فتمثلت الوظيفة الأساسية للقانون الجنائى فى حماية الحقوق والمصالح الاجتماعية، فجرم المشرع الجنائى الأفعال الإرادية واللاإرادية التى من شأنها تمثل اعتداء على الحقوق أو تلك المصالح وجعلها جرائم يعاقب عليها القانون.

ومن هنا باتت المسئولية الجنائية من أهم القواعد الأساسية فى قانون العقوبات باعتبارها نظرية متكاملة.

ونتيجة للاستخدام الواسع والمتزايد لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى جميع مجالات الحياة أدى ذلك إلى التساؤل حول المسئولية الجنائية الناجمة عن جراء هذا الاستخدام ومدى كفاية قواعد المسئولية الجنائية الحالية لمواجهة الجرائم الناجمة جراء استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، أو أنه هل يجب إقرار قواعد قانونية جديدة تتعلق بوجه خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعى؟

فبادئ زى بدء يجب التطرق أولاً لمفهوم المسئولية الجنائية فمصطلح المسئولية يستخدم للدلالة على معنى التزام شخص يتحمل العواقب التى تترتب على سلوكه الذى ارتكبه مخالفاً به أصولاً وقواعد معينة، ويستوى فى ذلك أن يكون السلوك إيجابياً أو سلبياً، وقد يكون سلوكاً لواجب شرعى أو قانونى أو أخلاقى.

---

[١] د. محمد فهمى طلبة: نحو الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعى، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص١.

فعندما تطرق المشرع المصرى للمسئولية الجنائية لم يوضح شروط قيام المسئولية الجنائية ولكنه أتى فقط بذكر أسباب الإباحة وموانع المسئولية الجنائية، والحالات التى تنعدم فيها المسئولية الجنائية (المواد ٦-٦٣) وهى استعمال الحق وحالة الضرورة وفقدان الشعور أو الاختيار للإصابة باضطراب نفسى أو عقلى أو سكر اختيارى.

وبهذا نجد أن المشرع المصرى عند تحديده للعقوبات على الجرائم التى يرتكبها الفاعل لا يكتفى بصدور الفعل المادى فقط المكون للجريمة، ولكنه يراعى الجانب المعنوى للفاعل أثناء ارتكاب الجريمة، فيجب أن يكون الجانى عند ارتكابه للجريمة فى حالة إدراك تام لما يفعل واختار هذا الفعل بإرادة حرة، أما إذا توافر للجانى أى حالة من حالات انعدام المسئولية فلا عقاب على فعله.

لذلك أتى المشرع فى نصوصه أن الجريمة هى سلوك إنسانى ويتعين أن يكون هذا الإنسان ممتنعاً بالتمييز وحرية الاختيار وإلا أصبح من الوجهة القانونية لا يعد مرتكباً لجريمة ولا يجوز مساءلته جنائياً كالمجنون وصغير السن والسكران اضطرارياً.

لذا سوف نتطرق فى هذا الفصل إلى أساس ومحل المسئولية الجنائية من خلال المبحث الأول، والثانى سوف يتم استعراض عناصر المسئولية الجنائية.

المبحث الأول

أساس ومحل المسئولية الجنائية

المسئولية الجنائية فكرة فلسفية اتجاه إلى دراستها أقطاب العلم الجنائى دون أن يجلو غوامضها بصورة نهائية، فعلى الرغم من أهميتها فقد أغفل القانون رسم معالمها سواء فى فرنسا، مصر فاكتفى بالإشارة فى نصوص تنص فيه إلى بعض أحكامها[1].

المسئولية الجنائية هى أهلية الشخص لتحمل نتائج أفعاله، وأنه لا يعاقب إلا إذا كان أهلاً للمسئولية، وذلك لا يكون إلا إذا كان هذا الشخص مدركاً لأفعاله ولديه حرية الاختيار، أما إذا انعدمت لديه حرية الاختيار أو الإدراك فلا يكون مسئولاً، فالإنسان حر فى اختياره فلديه القدرة على الاختيار بين الطريق الصواب والطريق الخطأ المخالف للقانون، فإذا اختيار طريق الجريمة يكون مسئولاً عن اختياراته.. والإنسان دون سواه محلاً للمسئولية الجنائية.

لذا، سوف نتطرق فى هذا المبحث إلى أساس المسئولية الجنائية فى المطلب الأول، ومحل المسئولية الجنائية فى المطلب الثانى.

---

[1] د. محمد سويلم: المسئولية الجنائية فى ضوء السياسة الجنائية – دراسة مقارنة بين التشريع والفقه والقضاء، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص٩.

المطلب الأول

أساس المسئولية الجنائية

تعد المسئولية الجنائية هى التزام الإنسان بتحمل التبعات القانونية المترتبة على ارتكابه أى فعل إجرامى ينبع عنه نتيجة إجرامية يعاقب عليها القانون فتفرض عليه العقوبة الجنائية أو التدبير الاحترازى.

لذا لم تعد المسئولية الجنائية مسئولية مادية فقط كما كانت فى التشريعات الجنائية قديماً بل تقوم المسئولية الجنائية فى الوقت الحاضر على أساس المسئولية الأخلاقية أو الأدبية[١].

وبالتالى لم يعد يكفى لقيام المسئولية الجنائية أن يقترف الجانى فعلاً إثماً يترتب عليه نتيجة إجرامية، بل يجب أن تتحقق الجريمة بالشروط التى يفرضها القانون باعتبار ما قام به الجانى هو نشاط مادى ونفسى مخالف لأهداف الجماعة، وتكسب صفته غير المشروعة من مخالفتها لقاعدة قانونية تجرم الإتيان بهذا النشاط الآثم[٢].

ارتكز أساس المسئولية الجنائية على أحكام القانون الجنائى,, فبوقوع الجريمة يترتب على ذلك مسئولية الجانى عن الفعل الإجرامى الذى اقترفه، فيجب بناء على ذلك مساءلته ومعاقبته على ما أتاه من جريمة فى حق المجنى عليه وحق المجتمع الذى يعيش فيه[٣].

وقد كان لتحديد أساس المسئولية الجنائية جدلاً شديداً فى الفقه وقد تنازع الفقهاء حول أساس المسئولية الجنائية، فمنهم من نادى بحرية الإنسان فى الاختيار

---

[١] د. محمود نجيب حسنى: النظرية العامة للقصد الجنائى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣.

[٢] د. على حسين الخلف: المبادئ العامة فى قانون العقوبات، مطابع الرسالة، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٥١.

[٣] د. محمد مصطفى القللى: المسئولية الجنائية، مطبعة جامعة فؤاد، سنة ١٩٤٨، ص ١.

كأساس للمسئولية الجنائية ومنهم من نادى بجعل الخطورة الإجرامية للجانى هى أساس المسئولية الجنائية[١].

وكان هذا التنازع والخلاف ليس بغريب حيث كان لأهمية هذه المسألة الاتصال بالمشكلة الفلسفية الكبرى فى حرية الإنسان فى الاختيار ومدى هذه الحرية فى تصرفاته.

[١] د. عبد الرحمن حسين على علام: أثر الجهل أو الغلط فى القانون على المسئولية الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٧.

المطلب الثانى
محل المسئولية الجنائية

ويثور التساؤل هنا هل لتطبيقات الذكاء الاصطناعى محل للمسئولية الجنائية؟

فمن الناحية القانونية محل المسئولية الجنائية كما أوضحنا هو الإنسان لتوافر حرية الاختيار والإدراك لديه وقدرته على الاختيار بين الصواب والخطأ، لذا يكون مسئولاً عن تصرفاته من الناحية القانونية، أما تطبيقات الذكاء الاصطناعى فهى من صنع البشر فلا مسئولية إلا بتوافر الإدراك المنسوب إلى شخص معين، فهل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعى مسئولاً جنائياً عن الجرائم التى قد تحدث من خلاله؟ وهل يمكن القول بأن نظم الذكاء الاصطناعى بوضعه الحالى يدرك تصرفاته؟ فبغض النظر فى عصر الذكاء الاصطناعى الذى دخل فيه مناحى الحياة ويتم الاعتماد عليه فى كافة حياتنا اليومية، ومدى تطوره الهائل فى الأعمال السلمية والعسكرية.. إلا أنه لم يظهر حتى الآن تقنيات ذكية ذاتية التحكم بشكل مطلق، ورغم أنه من المتوقع قد يصل الذكاء الاصطناعى لمستوى الذكاء الطبيعى أو يتجاوزه، ولكن مهما قد يصل إليه الذكاء الاصطناعى من تطوير لا يصل إلى حد الإدراك والوعى الذى أنعم الله عز وجل به على بنى الإنسان.

فمن جانبنا نرى أنه مع غياب حرية الإدراك وحرية الاختيار لتطبيقات الذكاء الاصطناعى، فلا مجال للبحث أن يكون هناك محل للمسئولية الجنائية فى تطبيقات الذكاء الاصطناعى.. ولكن لا يعنى ذلك انتفاء قيام مسئولية الشخص الطبيعى المسئول عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى أو المسئولية الجنائية لمستخدمى تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

المبحث الثانى

عناصر المسئولية الجنائية

بالنظر إلى بيان موضوع المسئولية الجنائية من البنيان القانونى للجريمة، نجد أنها الأثر المترتب على توافر كافة الشروط اللازمة لتحمل التبعية والخضوع للجزاء الجنائى، سواء أكانت هذه الشروط موضوعية مرتبطة بالجريمة ذاتها أم شخصية متعلقة بالجانى، إذ يجب توافر شروط عديدة ومتنوعة لقيام المسئولية الجنائية، وهى: توافر الصفة غير المشروعة للفعل أو الامتناع، وقيام الركن المادى للجريمة بعناصره الثلاثة (الفعل – النتيجة – علاقة السببية) وصدوره عن إرادة مدركة وحرة وواعية.

وللمسئولية الجنائية جوانب مادية وأخرى معنوية، فلقيام المسئولية الجنائية يجب قيام العلاقة بين المتهم والجريمة، وأن تكون ناشئة عن تصرفه سواء باعتباره فاعلاً أصلياً أو شريكاً فى ارتكابها، فإذا لم يثبت ذلك فلا يمكن أن يسأل عنها جنائياً، ومن ناحية أخرى يتعين أن تتحقق العلاقة المعنوية بين الجانى وبين الجريمة، فيلزم توافر الركن المعنوى ولا يتأتى ذلك إلا إذا توافر لدى الجانى القدرة على الفهم والاختيار وقت ارتكاب الجريمة، وأن يتوافر فى الإرادة الصفة الآثمة[١].

وبالنظر إلى موضوع البحث "المسئولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى" فإنه يجب أن نتطرق إلى مدى توافر عناصر المسئولية الجنائية فى تطبيقات الذكاء الاصطناعى. ولهذا سوف نتطرق إلى عنصر الإدراك فى المطلب الأول، وسنتناول فى الثانى عنصر حرية الاختيار.

---

[١] د. وليد سعد: نحو نظرية عامة لانعدام المسئولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٣٤.

المطلب الأول

الإدراك

لا تقوم المسئولية الجنائية إلا بقيام الإدراك أو التمييز وذلك لأن قواعد القانون توجه لمن يدركها ويفهم ماهيتها ويضبط أعماله وفقاً لها وهو الإنسان المكلف بإتباع تلك القوانين وعدم مخالفتها[١].

فإذا ارتكب الإنسان جريمة أمكن مساءلته جنائياً، وإذا فقد إدراكه الحر فى السيطرة على أعماله سقطت عنه المسئولية الجنائية. فالإدراك هو عملية عقلية تتم بها معرفة العالم الخارجى عن طريق التنبهات الحسية، ولا شك أن هذا التعريف واسع لا يتطابق من الوجهة القانونية، فعرفه المشرع الإنجليزى بأنه "قدرة الإنسان على تقدير طبيعة عمله" وقد عبر المشرع المصرى عن فقد الإدراك بفقد الشعور.

فالإدراك هو استعداد الشخص لفهم ماهية أفعاله وتقدير نتائجها، ويعنى ذلك قدرة الجانى على فهم حقيقة الفعل من حيث كونه فعلاً تترتب عليه نتائجه وآثاره الاجتماعية، وليس المقصود فهم ماهيته من الناحية القانونية، باعتبار أن الأصل هو عدم الإعذار بجهل القانون، فيسِأل الإنسان عن فعله ولو كان يجهل أن القانون يعاقب عليه[٢].

فيراد بالإدراك فى المسئولية الجنائية هو قدرة الشخص على فهم القيمة الاجتماعية لسلوكه، أى علم ومعرفة ما يحلق السلوك بالغير من ضرر أو ما ينطوى عليه من خطر، وبالتالى مدى توافقه أو تعارضه مع مقتضيات الحياة الاجتماعية فوفقاً لما جاء نجد أن الإدراك لازماً لثبوت المسئولية.

وفى صميم النقاش حول إمكانية اعتبار نظام الذكاء الاصطناعى مسئولاً جنائياً عن أفعاله نجد أنه بناء على ما سبق تتطلب المسئولية الجنائية اكتمال ركنيها المادى

---

[١] د. أحمد سلطان عثمان: المسئولية الجنائية للحدث فى مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧، ص١٤٠.

[٢] د. عوض محمد: قانون العقوبات القسم العام، المكتبة القانونية، دار النهضة الجامعية، ١٩٨٨، ص٤٧٥.

والمعنوى والقصد الجنائى ومن هنا نجد أنه مهما بلغت تطبيقات الذكاء الاصطناعى من ذكاء فائق إلا أنه يفقد الإدراك الموجود بالشخص الطبيعى ولا يمكن مخاطبته بقاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون حيث أنه مبرمج على أعمال معينة لا يتطرق إلى غيرها فلا يتمتع بالأهلية القانونية والتى تعتبر من مميزات الشخص الطبيعى، ولا يتصور توافرها بمفهومها القانونى الدقيق فى تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

فالإدراك يكتمل بمرور الشخص الطبيعى بمراحل عمرية – زمنية معينة وهو لا يمكن أن يتوافر فى تطبيقات الذكاء الاصطناعى مهما وصلت إليه من برمجيات متطورة قد تصل بتلك التطبيقات إلى القدرة على اتخاذ قرارات منفردة فى أية مواقف تواجهها مثل الإنسان[١].

[١] د. يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠، ص٢.

المطلب الثانى

حرية الاختيار

يقصد بها قدرة الفرد على توجيه إرادته الوجهة التى يريدها، سواء إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع عنه، بدون الخضوع لأى مؤثرات أو عوائق خارجية تؤثر فى اختياره "فهى مقدرة الجانى على تحديد الوجهة التى تتخذها إرادته، أى مقدرته على دفع إرادته فى وجهة بعينها من الوجهات المختلفة التى يمكن أن تتخذها" وذلك بما يحقق إرادته فى العالم الخارجى وفقاً لبواعثه[١].

ومن زاوية أخرى يمكن أن نقول أيضاً "هى قدرة الإنسان الطبيعية التى استمدها من قدرة الطبيعة على الفكر والحركة".

فلا يكفى لقيام المسئولية الجنائية أن يكون العقل المكون للجريمة صادراً عن إرادة مدركة مميزة، وإنما يلزم فوق ذلك أن يكون ذلك الفعل وليد إرادة حرة، وإلا أضحت المسئولية الجنائية قدراً محتوماً على كل ما يتسبب فيه المرء من نتائج مادية وتجردت بذلك من طابعها الإنسانى[٢].

فمن المعلوم أن الجانى هو الطرف الإيجابى فى الجريمة، ومحل المسئولية الجنائية، إذ هو المرتكب للفعل المادى، وهو الذى يجب أن يتوافر لديه القصد الجنائى، باعتباره الخاضع للعقوبة المقررة للجريمة لذا كان لزاماً أن تكون إرادته حرة فى الاختيار لأفعاله ومدركاتها.

---

[١] د. محمد على سويلم: المسئولية الجنائية فى ضوء السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة مقارنة بين التشريع والفقه والقضاء، سنة ٢٠٠٧م، ص١٩.

[٢] د. أحمد عوض بلال: مبادئ قانون العقوبات المصرى القسم العام، مرجع سابق، ص٥٩.

الفصل الثانى

المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعى

وفقاً لما سبق نجد أن قواعد المسئولية الجنائية يحكمها مبدأ شخصية المسئولية الجنائية، ومقتضاه مساءلة الشخص الطبيعى مرتكب الفعل دون غيره، ومن ثم فإن القانون الجنائى لا يعرف إلا صورتان من المسئولية الجنائية، الأولى هى المسئولية الجنائية للشخص الطبيعى والتى بدورها لا تنطبق على تطبيقات الذكاء الاصطناعى لعدم تحلى تلك التطبيقات بعنصرى المسئولية الجنائية الإدراك وحرية الاختيار، والصورة الثانية وهى المستحدثة هى مسئولية الشخص الاعتبارى، ومن ثم يثار التساؤل حول مدى إمكانية أن يعرف القانون الجنائى صورة ثالثة من المسئولية الجنائية وهى مسئولية الآلة المسيرة بنظم الذكاء الاصطناعى، كالسيارة ذاتية القيادة والطائرة ذاتية القيادة والربوتات.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تبعات قانونية للتصرفات التى تقوم بها تطبيقات الذكاء الاصطناعى الأمر الذى يخلق تساؤلاً قانونياً يطرح نفسه؛ وهو هل ينبغى أن تحظى تطبيقات الذكاء الاصطناعى بشخصية قانونية أم لا، فالبشر وحدهم دون غيرهم يتمتعون بالشخصية القانونية، أما تطبيقات الذكاء الاصطناعى ما هى إلا مجرد جمادات ليس لها حقوق ولا عليها التزامات حتى وإن وجد تطبيقات ذات عقل إبداعى مستقل، ولها القدرة على العمل بمفردها فى مجتمعاتنا الحالية.

مما لا ينبغى لنا أن نفكر فى طريقة للتعامل مع العواقب والنتائج السلبية للتصرفات الصادرة عن تلك التطبيقات، وفى تلك الحالة على من تقع المسئولية الجنائية فى حالة حدوث الأضرار فإذا تسببت أحدى السيارات ذاتية القيادة فى ضرراً ما فمن سيتحمل مسئولية هذا الضرر؟

المبحث الأول

المسئولية الجنائية للقائمين على تطبيقات الذكاء الاصطناعى

وفى صميم النقاش حول إمكانية اعتبار نظام الذكاء الاصطناعى مسئولاً جنائياً عن أفعاله يقول (كينغستون) بأن "غابريل هاليفى Hallevy Gabriel" من كلية أوتو الأكاديمية One Academic College قد بحث هذه المسالة بالتفصيل.

عادة ما تطلب المسئولية الجنائية اكتمال ركنيها المادى والمعنوى وفى هذا الصدد يمكن لنا إثارة ثلاثة إشكاليات افتراضية يمكن تطبيقها لأنظمة الذكاء الاصطناعى.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: المسئولية الجنائية للمبرمج أو المصنع أو المشغل.

المطلب الثانى: المسئولية الجنائية للمالك أو المستخدم.

المطلب الثالث: المسئولية الجنائية للشركة المصنعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعى.

المطلب الأول
المسئولية الجنائية للمبرمج أو المصنع أو المشغل

أولاً- مسئولية المبرمج أو المصنع أو المشغل:

يقصد بالمبرمج هو الشخص الذى يقوم بوضع الأكواد التى تسير عمل نظام الذكاء الاصطناعى وهو يسأل عن الجرائم الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى إذا ارتكبت جريمة ترجع إلى خطأ فى تغذية التطبيق بالأكواد أو المعلومات الواجب تغذيتها به وذلك بكونه تطبيقاً لنظرية القصد الاحتمالى أما المصنع فهو الشخص المسئول فى تصنيع الأجهزة المادية التى يسيرها نظام الذكاء الاصطناعى، ويسأل صانع الربوبوت عن عيوب الآلة الناتجة عن سوء التصنيع، والتى قد تؤدى إلى انفلات الروبوت، وقيامه بأفعال خارجة عن مساره الطبيعى[١].

مثال لذلك كأن يؤدى عيب فى روبوت العناية الطبية إلى تحريك المريض بشكل خاطئ يتسبب فى تفاقم حالته الصعبة أو إهمال صيانة الروبوت من الشركة المصنعة وفى تلك الأحوال لا يستطيع صاحب المصنع الرجوع على العامل الذى لا يفقه شيئاً بالروبوتات.

أما المشغل فهو الشخص المحترف الذى يقوم على استغلال الروبوت ومثال لذلك إدارة البنك التجارى الافتراضى، والذى يقوم بتشغيل تطبيق ذكى يعتمد على روبوت فى إدارة بعض العمليات المصرفية، فقد يحدث خطأ فى إدارة حسابات العملاء[٢].

---

[١] NEVEJANS Nathalie "Directorate – General for internal policies, Policy department: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil law Rules in Robotics No. En n ٢٤٧١, October ٢٠١٦, p.١٦.

[٢] د. رامى متولى القاضى: نحو إقرار قواعد للمسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، بحث مقدم للمؤتمر الدولى السنوى العشرون لكلية الحقوق، جامعة

ثانياً: مسئولية الشخص الطبيعى عن جرائم الذكاء الاصطناعى:

تدور المسئولية الجنائية إذا قامت أحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعى مثل السيارات ذاتية القيادة بتجاوز السرعة المحددة لها وأدى ذلك إلى حدوث حادث دهس لأحدى المواطنين ففى هذه الحالة لا يعد المستخدم هو المسئول فى تلك الجريمة بل تبرز دور الأشخاص الطبيعيين الذين يقفون وراء هذه الأجهزة باعتبارهم من قاموا بتصميمها وتنفيذها[١].

أضف إلى ذلك عدداً من الاحتمالات الأخرى مثل: هل يمكن للبرنامج الذى يعمل بشكل خاطئ أن يدعى دفاعاً مماثلاً للدفاع البشرى بحجة الاضطراب العقلى؛ هل يمكن للذكاء الاصطناعى المتأثر بفيروس إلكترونى أن يدعى دفاعات مشابهة لانعدام المسئولية لخضوع المتهم للإكراه المادى.

مثال ذلك: فى المملكة المتحدة نجح عدد من الأشخاص المتهمون بجرائم متعلقة بالحاسوب فى القول بأن أجهزتهم قد أصيبت ببرامج ضارة كانت المسئولة عن الجريمة.

ويمكن التمييز عند الحديث عن المسئولية الجنائية للشخص الطبيعى عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى بين مسئولية كل من (المبرمج والمصنع والمشغل – المستخدم أو المالك – مسئولية الغير) وذلك على النحو التالى:

المنصورة، بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠١٩.

[١] Karel Nedbàlek the Future inclusion of Criminal liability of the Robots and Artifical intelligence in the Czech Republic Paradigm of law and public administration, interregional Academy for Personnel Management, Ukraine, ٢٠١٨. available at http://maup.com.ua/assets/files/expert/١/the-future-inclusion-of-criminal.pdf.

المطلب الثانى

المسئولية الجنائية للمالك أو المستخدم

يقصد بالمالك هو الشخص الذى يقوم بتشغيل الروبوت شخصياً بخدمته أو لخدمة عملاءه، كالطبيب مالك المستشفى الذى يملك ويشغل روبوتاً طبياً للقيام بالعمليات الجراحية وذلك فى حال تشكيل الروبوت خطراً على سلامة المرضى وذلك مع علم الطبيب مالك المستشفى بذلك، ويقصد بالمستعمل الشخص التابع الذى يقوم على استعمال الروبوت من غير المالك أو المشغل، والذى يكون مسئولاً عن سلوك الروبوت الذى قد سبب ضرراً للناس، ومن الممكن أن يكون المستعمل منتفعاً بالروبوت.

وسوف نتطرق لعدة فروض فى المسئولية الجنائية للمالك أو المستخدم بصفتهم فاعلين أصليين للجريمة وذلك على النحو التالى:

أ – استخدام الذكاء الاصطناعى كوسيلة لارتكاب الجريمة:

فى هذه الحالة يقوم الجانى باستخدام وسيلة الذكاء الاصطناعى (الآلة) كأداة فى فى ارتكاب الجريمة وهنا يتطلب القانون توافر علاقة السببية بين السلوك الذى يقوم به الجانى والنتيجة الإجرامية التى تحققت بواسطة استخدام الآلة المسيرة بنظام الذكاء الاصطناعى، ويشترط الفقه وجوب إقامة الدليل على خضوع الآلة المسيرة بواسطة الذكاء الاصطناعى لإرادة الجانى واتجاه نيته إلى تحقيق النتيجة الإجرامية عبر استخدام تلك الوسيلة[١].

فى هذا الفرض قد تتجه إرادة المبرمجون إلى برمجة أو استخدام الآلة المسيرة بالذكاء الاصطناعى عن علم وقصد من أجل تحقيق نتيجة إجرامية معينة ولكنه قد يحدث انحراف الذكاء الاصطناعى إلى ارتكاب جرائم أخرى بدلاً عن الجريمة المراد

---

[١] Sabine Gless, Emily Silver Man. Thomas WEIGEND "If Robots cause Harm, Who is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Laiability", New Criminal Law Review, SSRN, Janury ٢٩, ٢٠١٦, pp.١-١٢.

تنفيذها، وفى هذه الحالة أيضاً تتوافر المسئولية الجنائية العمدية للمبرمج أو المستخدم استناداً للقواعد العامة الخاصة بالحيدة عن الهدف أو الغلظ فى الشخصية ولا تنتفى المسئولية الجنائية لهما[١].

ب- القصد الاحتمالى:

قد يأتى نظام الذكاء الاصطناعى بارتكاب جريمة نتيجة استخدام إجراءات الذكاء الاصطناعى بشكل غير صحيح أثناء تنفيذه للمهام المكلف بها ففى هذه الحالة يمكن مساءلة مبرمج الآلة إذا علم باحتمالية وقوع هذه النتيجة الإجرامية وقبل حدوثها ويؤسس هذا الرأى المسئولية الجنائية وفقاً لنموذج الاحتمالية حيث أن الجانى أتى سلوكاً وقد توقع النتيجة الإجرامية التى قد تحدث عن هذا السلوك وعلى الرغم من ذلك تقبله واستمر فى ارتكاب سلوكه ويسأل عن الجريمة الناتجة عن القصد الاحتمالى[٢].

ج- الإهمال فى تصنيع أو برمجة أو استخدام الذكاء الاصطناعى:

فى هذا الفرض قد تحدث النتيجة الإجرامية نتيجة إهمال أو تقصير المستخدم أو المصنع أو المبرمج أو عدم مراعاته لقواعد الحيطة والحذر وهنا يتم مساءلة الجانى عن ارتكاب جريمة غير عمدية.

ويميز البعض فى شأن جرائم الذكاء الاصطناعى بين صورتين من الجرام الأولى هى الجرائم التى تقع نتيجة خطأ برمجى أو ثغرة موجودة فى نظام الذكاء الاصطناعى، ناتجة عن أن الكود البرمجى للآلة لم يكن كافياً لتوقيع جميع الاحتمالات، أو أن تكون الجريمة المرتكبة قد وقعت عن طريق سوء تصرف المالك، أو تدخل طرف خارج من أجل اختراق الآلة واستعمالها كأداة فى ارتكاب جريمته، ففى هذه الأحوال تتحقق المسئولية تجاه الأشخاص الطبيعية النسبية فى وقوع الجريمة، أما الطائفة الثانية فهى المتعلقة بتطور القدرات الذاتية لأنظمة الذكاء الاصطناعى، والتى

---

[١] د. عبد العظيم مرسى وزير: شرح قانون العقوبات القسم العام، النظرية العامة للجريمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ص٤٤١ وما بعدها.

[٢] د عبد العظيم مرسى وزير، القسم العام، المرجع السابق، ص٤١٠.

يكون فيها هذا النظام قادراً على التعليم وتطوير نفسه، واتخاذ قرارات ذاتية منفردة خارجة عن النظام البرمجى الموضوع لها، ففى هذه الحالة يكون السلوك المجرم نابعاً على إرادة حرة دون تدخل برمجى من المصنع، ويكون من المجافى للعدالة مساءلة المبرمج عن خطأ ارتكبه الذكاء الاصطناعى.

المطلب الثالث
المسئولية الجنائية للشركة المصنعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعى

أجاز المشرع مساءلة الشركة المصنعة جنائياً عن جرائم الذكاء الاصطناعى وهو ما يسمى بالمسئولية الجنائية للشخص الاعتبارى بشرط توافر شرطان:

١- أن تتم الجريمة بواسطة أحد أعضاء الشخص الاعتبارى أو أحد ممثليه.

٢- أن تكون الجريمة المرتكبة لصالح وحساب الشخص الاعتبارى.

ومن ضمن العقوبات التى يجوز تقريرها للأشخاص الاعتبارية (الغرامة المالية، إيقاف ترخيص مزاولة الشخص الاعتبارى للنشاط لمدة محددة، إلغاء الترخيص أو حل الشخص الاعتبارى، ونشر الحكم على نفقة الشخص الاعتبارى).

حق الدفاع الشرعى فى جرائم الذكاء الاصطناعى:

أثير التساؤل حول هل يجوز لنظام الذكاء الاصطناعى التمسك بحق الدفاع الشرعى فى حالة تعرضه لأى مخاطر قد تقع عليه أى يكون له حق الدفع بامتناع المسئولية الجنائية وتوافر أحدى أسباب الإباحة فهل يكون من حق الذكاء الاصطناعى المصاب بأحدى الفيروسات الإلكترونية التى أدت إلى اختراقه حسابات المودعين والتعديل فى بياناتها دون قصد أو علم القائمين على ذلك، فقد دفع أحد المتهمين بجريمة تعطيل الخدمة، بأن برنامج طروادة هو من كان مسئولاً من إقناع هيئة المحلفين بتحقق هذا الاحتمال بما لا يدع مجالاً للشك[١].

إن النصوص القانونية الحالية لا تجيز حق الدفاع الشرعى لأنظمة الذكاء الاصطناعى، لاقتصار هذا الحق للإنسان فقط للدفاع عن نفسه وماله ومال الغير، فهذا الحق قاصراً على الإنسان ولا يمتد للآلة أو الحيوان، ومن ثم لا يجوز لكيان الذكاء الاصطناعى الاستناد إلى حالة الدفاع الشرعى عن نفسه أو الغير فى حالة

---

[١] د. عبد التواب معوض الشوربجى: دروس فى قانون العقوبات – القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧م، ص١٧٦.

اعتدائه على أى إنسان، كما أنه لا يجوز لأى شخص برمجة الكيان بحق الدفاع الشرعى عن نفس ومال الغير ولكن يرى البعض أنه فى حالة برمجة أنظمة الذكاء الاصطناعى ببرامج متطورة بحيث تكون قادرة على الموازنة بين فعل الاعتداء على صاحبه وبين سلوكه المتمثل فى الدفاع الشرعى عن صاحبه يكون لها الحق فى التمسك بحق الدفاع الشرعى.

المبحث الثانى

مسئولية الغير عن جرائم الذكاء الاصطناعى

يقصد بالغير فى هذه الحالة هم الأشخاص الغير مرتبطين بنظام الذكاء الاصطناعى وهم على النحو التالى:

المطلب الأول

مسئولية الغير بصفته شريكاً فى الجريمة

ونتحدث فى هذه الحالة عن نظرية الفاعل المعنوى للجريمة وهو ذلك الشخص الذى يسخر غيره فى تنفيذ الجريمة، حيث يصبح كأداة أو آلة لتحقيق النتيجة الإجرامية ومن أمثلة الفاعل المعنوى من يحرض شخصاً غير أهل للمسئولية الجناية لتنفيذ عمل إجرامى[١].

فالفاعل المعنوى هو من ينفذ الجريمة ولكن بواسطة غيره فهو لم يأتى أى سلوك مادى من خلال أعضاء جسمه على المجنى عليه وإنما استعان بغيره الذى كان أشبه بآلة يوجهها الفاعل المعنوى[٢].

ومن أمثلة الفاعل المعنوى من يقوم بتحريض شخصاً غير أهل للمسئولية الجنائية كذوى الاضطرابات العقلية أو شخص غير مميز كالطفل أو شخص حسن النية.. حيث ساوى المشرع بين الوسائل التى يتصور أن يستعين بها الجانى فى ارتكاب الجريمة.

فقد يقوم الجانى باستغلال ثغرة الذكاء الاصطناعى لارتكاب جريمته فتقع المسئولية الجنائية كاملة على الجانى، مثال لذلك اختراق الجانى للسحابة الإلكترونية

---

[١] من التشريعات التى أخذت بنظرية الفاعل المعنوى التشريع الألمانى (م١/٢٥ عقوبات) والتشريع الكويتى (م٣/٤٧ من قانون الجزاء) والتشريع العراقى (م٣/٤٧ عقوبات) والتشريع الإماراتى (م٤٤م٣ عقوبات) والتشريع الجزائرى (م٤٥ عقوبات) والتشريع البحرينى (م٤٣ عقوبات).

[٢] د. محمود نجيب حسنى: المساهمة الجنائية فى التشريعات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص١٥٤.

التى يتم تخزين وإرسال الأمور من خلالها لتقنية الذكاء الاصطناعى وقيامه بإصدار أوامر للذكاء الاصطناعى على ارتكاب جريمة معينة[١].

فقد ساوى المشرع بين الوسائل التى يستعين بها الجانى فى إثبات جريمته فلا فرق أن تكون الأداة جماداً أو حيواناً أو إنسان غير أهل للمسئولية الجنائية.

[١] د. يحيى إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص٤٢.

المطلب الثانى
مسئولية الغير بصفته فاعلاً أصلياً للجريمة

قد يتحصل شخصاً ما على الأكواد الخاصة بتشغيل آلة تدار بنظام الذكاء الاصطناعى أو يستغل غيره فى نظام تشغيلها ويقوم بتوجيهها لارتكاب جريمة ما بعيداً عن سيطرة المالك أو المستخدم وفى هذه الحالة يسأل هذا الغير بصفته فاعلاً أصلياً عن الجريمة المرتكبة من جانب كيان الذكاء الاصطناعى.

وهناك حالة أخرى وهى المسئولية فى فعل الغير فجاء المشرع ببعض الحالات التى تثير مشكلة المسئولية الجنائية فى فعل الغير، كالمسئولية التتابعية فى جرائم النشر الفرنسى. وهنا يثار التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار المسئولية الجنائية للأشخاص هى مسئولية عن فعل الغير (نظم الذكاء الاصطناعى). فلم يأخذ القضاء الجنائى والتشريعات بفكرة المسئولية عن فعل الغير، ومسئولية الشخص جنائياً عن أعمال تابعيه، فجاءت القواعد العامة للقانون الجنائى بأنه لا يكفى لتوافر المسئولية الجنائية لشخص معين إثبات إسناد فعل أو الامتناع عن تنفيذه ما لم يكن هذا الفعل صادر عن إرادة حرة لا يخضع لأى إكراه سواء كان (مادى، أو معنوى)، وهذه الإرادة هى مقصد القصد الجنائى أو الخطأ الغير عمدى، ولا تكون الإرادة حرة إلا إذا كانت صادرة عن شخص كامل الأهلية ويتمتع بحرية الاختيار والإدراك، وهذه الاشتراطات غير متوافرة لدى أنظمة الذكاء الاصطناعى، ومن ثم لا يتحقق لديها المسئولية الجنائية المقررة على الشخص الطبيعى[1].

[1] د. محمود نجيب حسنى: المساهمة الجنائية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

المبحث الثالث

عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعى

وفقاً لمبدأ الشرعية الجنائية فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانونى[١]، فلا نستطيع تجريم سلوك أو معاقبة شخص على فعل ارتكبه إلا إذا كان مجرماً فى القانون، للتطرق إلى العقوبات المتعلقة بجرائم الذكاء الاصطناعى سوف نستعرض ذلك من خلال المطلب الأول وهى العقوبات التى توقع على مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعى وفى المطلب الثانى سوف نتطرق إلى العقوبات التى توقع على مالك تطبيقات الذكاء الاصطناعى وفى المطلب الثالث سوف نتناول العقوبات التى تقع على كيانات الذكاء الاصطناعى.

[١] د. أحمد فتحى سرور: القانون الجنائى الدستورى، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص٣١.

المطلب الأول

عقوبات توقع على مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعى

يعتبر مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعى هو المتحكم الوحيد فى وضع أنظمة تشغيلها وبذلك يتعين عليه وضع الضوابط المعينة لأجل السلامة والأمان فى حالة خروج تلك التقنية عن السيطرة، ويجب أن يصدر لتلك الضوابط تشريعات قانونية بحيث تلزم المصنع على إدخالها فى أنظمة تلك الكيانات والتقنيات التى تعمل بالذكاء الاصطناعى، وتجرم المصنع عند عدم التزامه بتلك الضوابط، وتحمله المسئولية الجنائية كاملة فى حالة وقوع جرائم من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعى متعلقة بتلك الضوابط[1].

ويمكن أن تتدرج جسامة العقوبات الواقعة على مُصنع تقنيات الذكاء الاصطناعى وفقاً لجسامة الجريمة المرتكبة من قبل تلك التقنيات والتى أهملها المُصنع عند وضعه لضوابط التحكم فيها لمنعها من ارتكاب الجرائم. فيمكن أن تتدرج تلك العقوبات من الإعدام للسجن المؤبد أو المشدد أو السجن أو الحبس أو الغرامة وفقاً لخطورة وجسامة الجريمة والضرر الناتج عنها.

لذا نرى من جانبنا إصدار تشريع جديد ينظم العمل بأنظمة الذكاء الاصطناعى، ويحدد العقوبات الجنائية المفروضة على مُصنع الذكاء الاصطناعى عند مخالفته لقواعد ومعايير الجودة والأمان المفروضين عليه من قبل القانون.

---

[1] د.يحى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية فى جرائم الذكاء الاصطناعى، ٢٠١٩، ص٤٤.

المطلب الثانى

العقوبات التى توقع على مالك تقنيات الذكاء الاصطناعى

بمجرد انتقال ملكية تطبيق الذكاء الاصطناعى إلى مالكها يكون مسئولاً عنها وعن الجرائم الصادرة منها ولكن نكون أمام فرضين:

الأول: إذا صدرت جريمة من أحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعى نتيجة إهمال من قبل المالك أو المستخدم.. فقد تحدث جرائم صادرة من تطبيقات الذكاء الاصطناعى نتيجة قدرة المالك أو معرفته لطريقة التعامل مع تلك التقنيات فقد يصدر لها أمراً أو يعطل عنها وظيفة قد تؤدى إلى وقوع الجريمة.

ففى هذا الفرض توقع العقوبة على مالك هذا التطبيق لأن سلوكه هو الذى نتج عنه تحقيق النتيجة الإجرامية وتوافرت علاقة السببية بين سلوكه والنتيجة الإجرامية، وهذا يمثل الركن المادى للجريمة بجانب تحقق الركن المعنوى (قصد جنائى – خطأ غير عمدى) وبالتالى تنطبق العقوبات السابق ذكرها فى الحالة السابقة.

الثانى: قد تصدر الجريمة نتيجة قيام تطبيق الذكاء الاصطناعى من تلقاء نفسه بارتكابها دون تدخل أى عوامل خارجية، وسوف نوضح ذلك بالتفصيل فى المبحث القادم.

المطلب الثالث

عقوبات تُوقع على كيانات الذكاء الاصطناعى

نظراً لاتسام تطبيقات الذكاء الاصطناعى بالعديد من الخصائص، ومن أبرزها القدرة على التعلم والاستنتاج وذلك لاستخدامها خوارزميات حديثة ومتطورة يمكنها من اتخاذ القرارات وتنفيذها بدون تدخل بشرى حيث يكون بداخلها قواعد وبيانات عملاقة ومتطورة، تمكنها من اتخاذ القرارات وتنفيذها بالشكل الصحيح فى حينه.

فيثور التساؤل أنه فى حالة ارتكاب جريمة بمعرفة تطبيق الذكاء الاصطناعى دون تدخل من مالك تلك التطبيق أو دون خطأ أو تقصير من المُصنع فمن الذى يعاقب على الجريمة، وما هو الشكل الذى ستتخذه هذه العقوبة؟

إن معاقبة نظم الذكاء الاصطناعى والروبوت تثير مشكلة فى التطبيق، فهى آلة ولو كانت تتمتع بالذكاء الاصطناعى[١]. فبالنظر للقوانين الحالية نجد أنها لا تعترف جميعاً بتلك المسئولية، ولا تقر بتوقيع العقاب الجنائى أو تقديم الذكاء الاصطناعى للمحاكمة الجنائية، ولذلك يجب تعديل تلك القوانين وإقرار ذلك حتى لا نجد أنفسنا أمام جرائم ترتكب بدون عقاب عليها[٢].

فالمستقبل قد يشهد العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعى التى تكون قادرة على اتخاذ قرارات دون الاعتماد على الإنسان، وما يستتبعه من حدوث تطور فى قواعد المسئولية الجنائية بما يسمح بتقرير عقوبات خاصة بمثل هذه الأنظمة، ومن أبرز العقوبات المقترح تطبيقها على كيانات الذكاء الاصطناعى:

(مصادرة الآلة – الأمر بتدميرها كلياً أو جزئياً – وقف تشغيلها نهائياً أو جزئياً – وقف برنامج الذكاء الاصطناعى القائم على تشغيل الآلة – إعادة البرمجة).

---

[١] د. رامى متولى القاضى: بحث علمى، نحو إقرار قواعد المسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، ص١٤.

[٢] د. عبد التواب معوض الشوربجى: دروس فى علم العقاب، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٩، ص٢٨.

وخلاصة القول أن مسألة العقاب على جرائم الذكاء الاصطناعى يتطلب إصدار تشريعات جنائية تجرم هذه الأفعال وتقرر لها عقوبات محددة تطبيقاً لمبدأ الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

الخاتمة

نظراً لانتشار أنظمة الذكاء الاصطناعى فى كافة مناحى الحياة وبكافة مجالاتها أصبح من الضرورى التطرق إلى المسئولية الجنائية الناتجة عن الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعى وتحديد المسئوليات الجنائية عن تلك الجرائم.

وفى نهاية البحث نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالى:

أولاً- النتائج:

١- تسارع معظم دول العالم فى التسابق لإدخال كافة أنظمة الذكاء الاصطناعى فى العديد من مجالات الحياة واستخدام التقنيات الحديثة، ترتب عليه ظهور الكثير من الجرائم الناتجة عن الاستغلال السئ لتلك الأنظمة.

٢- التطور الهائل فى تقنيات أنظمة الذكاء الاصطناعى أتاح لها الفرصة على التفكير واتخاذ القرارات وتنفيذها ذاتياً مما أدى إلى صعوبة إسناد المسئولية الجنائية الناتجة عن الجرائم الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

٣- عدم وجود تشريعات قانونية كافية قادرة على وضع إطار قانونى للمسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

٤- زيادة التعدى على خصوصيات الإنسان وحياته الخاصة فى ظل تقنيات الذكاء الاصطناعى.

ثانياً- التوصيات:

١- ضرورة سن تشريعات تنظم العمل بتطبيقات الذكاء الاصطناعى ووضع معايير للجرائم الناشئة عن تلك التطبيقات وتحديد العقوبات الجزائية لتلك الجرائم.

٢- ضرورة وضع إطار قانونى يمكن من خلاله محاسبة تطبيقات الذكاء الاصطناعى عن الجرائم المرتكبة من خلالها.

٣- إنشاء جهة رقابية على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعى لمكافحة الاستغلال السيئ لتلك التطبيقات لحماية الأشخاص والأشخاص الاعتبارية.

٤- إبرام المعاهدات الدولية لتنظيم استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى كافة المجالات السلمية وفرض العقوبات حول استغلالها فى العمليات الحربية.

٥- تفريد المسئولية الجنائية المتعلقة بكل من المُصنع، والمالك، والمستخدم حتى يمكن تحديد المسئول جنائياً عن ارتكاب الجرائم الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى.

٦- ضرورة قيام كافة المراكز البحثية القانونية بالتطرق لبحث جرائم الذكاء الاصطناعى والأطر القانونية للمسئولية الجنائية الناشئة عن تلك الجرائم.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

١- أحمد سلطان عثمان: المسئولية الجنائية للحدث فى مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧.

٢- أحمد فتحى سرور: القانون الجنائى الدستورى، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٢.

٣- أحمد ماجد: الذكاء الاصطناعى بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مبادرات الربع الأول ٢٠١٨.

٤- رامى متولى القاضى: نحو إقرار قواعد المسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، المؤتمر الدولى العشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة، ٥-٢٠٢١/٤/٧.

٥- رامى متولى القاضى: نحو إقرار قواعد للمسئولية الجنائية والعقاب على إساءة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعى، بحث مقدم للمؤتمر الدولى السنوى العشرون لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات لسنة ٢٠١٩.

٦- شبكة المعلومات: https://www.reaktor.com/work/artificial-intelligence,٢٦/٨/٢٠٢١.

٧- عادل عبد النور بن عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعى، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

٨- عبد التواب معوض الشوربجى: دروس فى علم العقاب، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٩.

٩- عبد التواب معوض الشوربجى: دروس فى قانون العقوبات – القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧م.

١٠- عبد الرحمن حسين على علام: أثر الجهل أو الغلط فى القانون على المسئولية الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٨٤.

١١- عبد العظيم مرسى وزير: شرح قانون العقوبات القسم العام، النظرية العامة للجريمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م.

١٢- على حسين الخلف: المبادئ العامة فى قانون العقوبات، مطابع الرسالة، الكويت، ٢٠٠٢.

١٣- عمرو إبراهيم محمد الشربينى: تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعى على العمل الشرطى لمواجهة الحروب النفسية، ٢٠٢١.

١٤- عمرو سيد جمال: أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعى على رفع كفاءة الأداء الأمنى بالتطبيق على تأمين الطرق، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، ٢٠١٩.

١٥- عوض محمد: قانون العقوبات القسم العام، المكتبة القانونية، دار النهضة الجامعية، ١٩٨٨.

١٦- فايز جمعة النجار: نظم المعلومات الإدارية منظور إدارى، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

١٧- محمد سويلم: المسئولية الجنائية فى ضوء السياسة الجنائية – دراسة مقارنة بين التشريع والفقه والقضاء، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

١٨- محمد عرفات الخطيب: المركز القانونى للإنسالة، مجلة كلية القانون الكويتية العمالية، السنة السادسة، العدد ٤، العدد التسلسلى ٢٤، ربيع الأول ربيع الثانى ١٤٤٠، ديسمبر ٢٠١٨.

١٩- محمد على سويلم: المسئولية الجنائية فى ضوء السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة مقارنة بين التشريع والفقه والقضاء، سنة ٢٠٠٧م.

٢٠- محمد فهمى طلبة: نحو الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعى، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون تاريخ نشر .

٢١- محمد مصطفى القللى: المسئولية الجنائية، مطبعة جامعة فؤاد، سنة ١٩٤٨.

٢٢- محمود نجيب حسنى: المساهمة الجنائية فى التشريعات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

٢٣- محمود نجيب حسنى: النظرية العامة للقصد الجنائى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٤- وليد سعد: نحو نظرية عامة لانعدام المسئولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م.

٢٥- ياسر محمد اللمعى: المسئولية الجنائية فى أعمال الذكاء الاصطناعى ما بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨.

٢٦- يحيى إبراهيم دهشان: المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعى، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

١- Akerkar R., Machine Learning. In: Artificial Intelligence for Business, Springer Briefs in Bussiness, Springer,Cham, ٢٠١٩.

٢- Akerkar, Artifical Intelligence for Business Springer Briefs in Business, Springer, Cham, ٢٠١٩.

٣- Dorola Jelonek Agata Mesjasz-lechcezary Stepniak Tomasz Turekleszek Ziora, The Artifical Intelligence Application in the Management of Contemporary Organization: Theoretical Assumptions, Current practices and Research Review Spiring, Cham ٢٠١٩.

٤- Dragoni, M. & Rospocher, Article about: Applied cognitive computing: Challenges, approaches.

٥- Karel Nedbàlek the Future inclusion of Criminal liability of the Robots and Artifical intelligence in the Czech Republic Paradigm of law and public administration, interregional Academy for Personnel Management, Ukraine, ٢٠١٨. available at http://maup.com.ua/assets/files/expert/١/the-future-inclusion-of-criminal.pdf.

٦- NEVEJANS Nathalie "Directorate – General for internal policies, Policy department: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil law Rules in Robotics No. En n ٢٤٧١, October ٢٠١٦.

٧- Nils. J. Nasson, Principles of Artifical intelligence, Morgan Koufman Publishers, Inc., ٢٠١٤.

٨- Sabine Gless, Em`ily Silver Man. Thomas WEIGEND "If Robots cause Harm, Who is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Laiability", New Criminal Law Review, SSRN, Janury ٢٩, ٢٠١٦.